محاميك .. إستشارات قانونية وأكثر..

بوابة للمعرفة القانونية وتقديم الحلول يديرها فريق من المحامين المتخصصين
ويشرف عليها الأستاذة/ نهاد أبو القمصان المحامية بالنقض

المقالات القانونية مقال العدد

المصري لحقوق المرأة: رغم مساهمتها بنصف العمل الزراعي.. المرأة الريفية لا تملك سوى 5% من الأراضي في مصر

بمناسبة اليوم الدولي للمرأة الريفية، الذي يوافق الخامس عشر من أكتوبر من كل عام، يؤكد المركز المصري لحقوق المرأة على الدور الحيوي الذي تؤديه المرأة الريفية في مصر، بوصفها ركيزة أساسية في الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي، رغم ما تواجهه من تحديات قاسية تعيق تمكينها الكامل والمستدام.
تمثل المرأة الريفية العمود الفقري للمجتمعات الريفية في مصر؛ فهي تزرع، وتُنتج، وتدير موارد الأسرة، وتتحمل أعباء العمل الزراعي والمنزلي معًا، لتكون بحق حارسة التنمية في الريف المصري.
ورغم هذا الدور الجوهري، لا تزال المرأة الريفية تواجه سلسلة من العقبات الهيكلية التي تحد من قدراتها، من أبرزها:

• انخفاض التملك الرسمي للأراضي الزراعية: رغم مساهمة النساء بنحو نصف القوة العاملة الزراعية، لا تتجاوز نسبة النساء اللاتي يمتلكن أراضي زراعية في مصر 5.2% فقط، بينما لا تتعدى نسبة من يمتلكن أي أراضٍ عمومًا 2%، وفق بيانات منظمة الأغذية والزراعة (الفاو). وهذه النسبة أقل من المتوسط العربي البالغ نحو 7%.
• صعوبة الوصول إلى الموارد والتمويل: ما تزال النساء الريفيات يواجهن تحديات كبيرة في الحصول على القروض الزراعية، والخدمات المالية، والتكنولوجيا الحديثة، والتدريب، مما يحدّ من إنتاجيتهن وفرص نمو دخلهن.
• الأعباء المزدوجة والعمل غير المدفوع: تعمل المرأة الريفية لساعات طويلة في الحقول، ثم تعود لتحمل عبء أعمال الرعاية المنزلية غير المدفوعة الأجر. وتشير بيانات الفاو إلى أن النساء يقضين وقتًا في أعمال الرعاية غير المدفوعة يفوق الرجال بنحو 12 ضعفًا.
• هيمنة العمل غير الرسمي: يعمل 71% من النساء الريفيات المصريات في القطاع غير الرسمي، و70% منهن دون أجر داخل الأسرة، ما يحرمهن من الحماية القانونية والاجتماعية. ولا تزال مأساة وفاة 19 فتاة ريفية بمركز أشمون بمحافظة المنوفية أثناء ذهابهن للعمل في مزارع العنب، شاهدة على هشاشة أوضاعهن وانعدام الحماية.
• محدودية الوصول للخدمات الصحية والتعليمية: تعاني كثير من النساء في المناطق الريفية من فجوات حادة في الحصول على خدمات الصحة الإنجابية والتعليم الجيد، مما ينعكس سلبًا على مستقبلهن وأسرهن.

وتدعو نهاد أبو القمصان، رئيسة المركز المصري لحقوق المرأة، جميع الأطراف المعنية – من الحكومة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والجهات الدولية – إلى تضافر الجهود لضمان تمكين المرأة الريفية اقتصادياً واجتماعياً، من خلال تبنّي سياسات وبرامج شاملة تتضمن:

• تسهيل حصول المرأة الريفية على ملكية الأراضي والأصول الإنتاجية.
• تعزيز فرصها في الوصول إلى الأسواق والخدمات المالية والائتمان الميسر.
• الاستثمار في برامج التدريب المهني والتقني الموجهة لاحتياجاتها.
• توسيع مظلة الحماية الاجتماعية لتشملها، مع الاعتراف بأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر وتقليل أعبائها.
• ضمان وصولها إلى خدمات التعليم والصحة بجودة وكفاءة.

ويؤكد المركز أن المرأة الريفية ليست متلقية للمساعدة، بل شريك حقيقي في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية. إن الاستثمار في تمكينها ليس عملاً خيرياً، بل استثمار ذكي في مستقبل مصر، يقود نحو مجتمعات ريفية أكثر ازدهارًا وعدلاً واستقرارًا

خدماتنا القانونية في مجال الأستشارات المجانية:

- منصة محاميك هي بوابة للمعرفة القانونية وتقديم الحلول يديرها فريق من المحامين المتخصصين ويشرف عليها الأستاذة/ نهاد أبو القمصان المحامية بالنقض

اسأل محاميك

سؤال:
ما أهمية دعم المرأة الريفية؟

الإجابة

دعم المرأة الريفية أمر حيوي لأنه يُعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ويساهم في تحقيق الأمن الغذائي، ويُمكنها من القيام بدورها كقوة فاعلة في مجتمعاتها. دعمها يساهم في زيادة الدخل، تحسين سبل العيش، تعزيز القدرة على الصمود، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وهو أمر ضروري لتحقيق الاستقرار والازدهار على المستوى العالمي.

معلومة قانونية

- **دعم القانون المصري المرأة الريفية عبر أربع محاور رئيسية هي: التمكين الاقتصادي عبر القروض والدعم الفني، والتعليم من خلال محو الأمية وتحسين المناهج، والتمكين الاجتماعي عبر توفير الخدمات الصحية وتغيير الثقافة المجتمعية، بالاضافة الى تخصيص تمويل بنسبة 35% من قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة للمرأة.**

المستجدات القانونية

- **قانون العمل الجديد 2025:**

يمنح المرأة العاملة إجازة وضع لمدة 4 أشهر بأجر كامل، وحق استعادة الوظيفة عند العودة، وساعة رضاعة يوميًا لمدة سنتين، وإجازة لرعاية الطفل لمدة سنتين في الشركات التي تضم 50 عاملًا أو أكثر، ويُلزم الشركات التي يعمل بها 100 عامل فأكثر بتوفير حضانات.

مفاهيم حقوقية

محاميك

دعمت الأمم المتحدة المرأة الريفية من خلال برامج متنوعة تشمل التمكين الاقتصادي عبر توفير التدريب والقروض، تحسين سبل العيش، وتعزيز حقوقها في الأرض والموارد. كما تركز على إشراكها في صنع القرار وتعزيز دورها في الزراعة والأمن الغذائي، ومساعدتها على مواجهة تغير المناخ والتكيف مع مخاطر الكوارث , بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة

1- الهدف الأول، القضاء على الفقر

2- الهدف الخامس، المساواة بين الجنسين

3- الهدف العاشر، الحد من أوجه عدم المساواة

عملائنا

الاستقبلت صفحات الفيس بوك وخطوط التليفون إجمالي 498 استشارة , كانت موزعة كالتالي: -

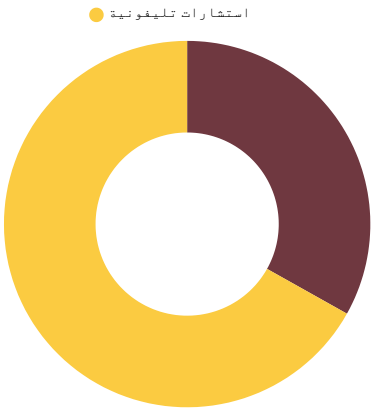

الاتصالات الواردة عبر خطوط التليفون

الفيسبوك

- الاتصالات الواردة عبر خطوط التليفون: 333 استشارة أي ما مثل نسبة 66.8 %
- صفحات وسائل التواصل الاجتماعي : 165 استشارة أي ما مثل نسبة 33.1 %

مستشارك القانوني في قضايا الأسرة .. تخفيف عقوبة قاتل زوجته الطفلة بسبب كشري إلى 7 سنوات وانتقاد حاد من نهاد أبو القمصان

خففت محكمة استئناف طنطا عقوبة المتهم بقتل زوجته الطفلة فاتن زكي (15 عامًا) من الإعدام إلى 7 سنوات سجن، بعد خلاف تافه حول أكلها طبق كشري دون إذنه. وقعت الجريمة في أغسطس 2024 بقرية كفر يعقوب (الغربية)، حيث عذبها الزوج (23 عامًا)، ضربها بمكواة ساخنة، ثم ألقاها من سطح المنزل حتى الموت.

ووجهت أبو القمصان رسالة إلى الأسر في مصر والعالم العربي، مؤكدة أن التساهل مع فكرة زواج القاصرات هو بحد ذاته جريمة مشددة على ضرورة التعامل بجدية مع شكاوى النساء من العنف وزواج الاطفال مما يعرضهن للإيذاء، كما اضافت انه يجب عدم إجبارهن على الاستمرار في علاقات مؤذية بدعوى الحفاظ على الأسرة، مشيرة إلى أن أغلب جرائم القتل داخل الأسرة لا تكون عن قصد جنائي مباشر، وإنما نتيجة تراكمات من العنف والإهانة والتهاون في الحقوق.

ومن حيث الموقف القانوني أوضحت ، إن التوصيف القانوني للقضية هو "ضرب أفضى الى موت " وان اقصى عقوبة لهذا التوصيف هو 7 سنين سجن كما تم الحكم به بمحكمة الاستئناف بعدما كان الحكم بالاعدام في أول درجة حيث ان شروط حكم الاعدام تعتبر مشددة ويجب توافر نية مبيتة للقتل وان القتل تم عن سبق اصرار وترصد وان تلك الشروط لم يتم اثباتها أمام المحكمة " كما شددت علي انه كان يجب محاكمة الاهل ممكن يزوجون بناتهم قاصرات "

وأوضحت أن الحكم مستند علي النص القانوني لجريمة الضرب المفضي إلى الموت هو "المادة 236 من قانون العقوبات المصري " ، التي تنص على أن كل من جرح أو ضرب شخصًا عمدًا أو أعطاه مواد ضارة ولم يقصد قتله، ولكن أفضى فعله إلى الموت، يُعاقب بالسجن المشدد أو السجن من ثلاث إلى سبع سنوات. إذا سبق الإصرار أو الترصد، فتكون العقوبة السجن المشدد أو السجن.

اتصل بنا

التليفون :
01061496144
01066854655
0225242141

واتس أب:
01061496144

البريد الإلكتروني :
info@mohamek.com
complaints@mohamek.com

للتواصل مع فريق الدعم او الشكاوي (رسائل من خلال الوتس اب فقط) 01024234501

محاميك نشرة شهرية تصدر عن منصة محاميك بالتعاون مع المركز المصري لحقوق المرأة و بيت الخبرة القانوني و النوعي

محاميك

اطلب استشارة مجانا
اونلاين املأ الاستمارة او من خلال الايميل
تلفونيا مكالمة لمدة ٣٠ دقيقة

ساعات العمل
الأحد - الخميس : 10 صباحا - 4 مساءً